



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم علوم القرآن الكريم والتربية الإسلامية

الزواج في التشريع اليهودي
الدراسات العليا/ الماجستير
الدراسات الاولية/ المرحلة الثالثة

م.د هدى علي عطية

huda.ali@tu.edu.iq

٢٠٢٣-٢٠٢٤

الزواج له مكانة هامة عند اليهود، فالرجل بدون امرأة أو المرأة بدون رجل هو إنسان غير كامل بحسب العقيدة اليهودية.

وفي حين تختلف مراسم الزفاف، فإن السمات المشتركة لحفل الزفاف اليهودي تشمل عقداً خاصاً للزواج يُدعى (كيتوباه) يوقع عليه شاهدان وبوجود مظلة زفاف (تشوباه)

وكذلك خاتم يملكه العريس ليعطيه إلى العروس وذلك تحت المظلة، ويرافقه بعد ذلك عادة كسر الزجاج.

الزواج من السن المفروضة في اليهودية لذا فإن بقاء اليهودي أو اليهودية في العزوبة يعد أمراً منافياً للدين، ففي المادة (٣٩٣) من القانون المدني:

أن كل يهودي يجب عليه أن يتزوج، وأن الذين يبقون عزاباً يتسببون في أن يتخلى الله عن شعبه إسرائيل .

والزواج في اليهودية صفقة شراء تعد المرأة به مملوكة تشتري من أبيها فيكون زوجها سيدها المطلق.

ويتم الزواج إذا باركه أحد الكهنة، وقدم الرجل للمرأة خاتماً أو هدية أخرى لها قيمة في حضور شاهدين على الأقل، ويعتبر ذلك عقداً، وإذا حضر العقد عشرة رجال فأكثر

ويتبع العقد بصلوات وأدعية يشترك فيها الجميع

ويشترط لصحة التزوج بلوغ الثالثة عشرة للرجل، والثانية عشرة للمرأة

ولكن يجوز نكاح من بدت عليه علامات بلوغ الحلم قبل هذه السن، ومن بلغ العشرين ولم يتزوج فقد استحق اللعنة .

ومن تقاليد الفكر اليهودي أن الرجل إذا تزوج لا يلتحق بالجيش، ولا يرتبط بأعمال تبعده عن زوجته مدة عام

وتبدأ الحياة الزوجية بالخطبة، التي تقام تحت قبة مخصوصة، وعلى الخاطب ومخطوبته صيام اليوم السابق لإعلان الخطبة، التي

تعقد بحضور شاهدين اثنين يعينان خصيصاً لهذا الأمر، ومن غير أقارب الزوجين

وعلى الزوج أن يقدم عهداً مدوناً، يتضمن ضمانات تكفل حق الزوجة مستقبلاً

والقصد من الزواج هو التكاثر والتناسل وطلب العفة وبناء عش الزوجية.

ولا يجوز للزوجين الجماع خلال فترة الحيض، وسبعة أيام بعدها، تعرف بفترة الانفصال

ويحرم الزواج بين اليهود وغيرهم، ويسمى غير اليهود في كتب الشريعة اليهودية كفارا يستوي في ذلك المسلمون والمسيحيون والوثنيون والزنادقة

فالزواج المعقود بين يهودي وكافرة أو العكس باطل

والحياة الزوجية القائمة بينهما تعتبر فجوراً وزناً مستمرين، والأولاد الذين يولدون من هذه المعاشرة يعتبرون أبناء زنا

ونجد بعض المشرعين اليهود لا يكتفي بوحدة الدين بين الزوجين، بل ينص أيضاً على وحدة المذهب

ويصح عندهم أن يعقد بين اثنين كان أحدهما أجنبياً ثم اعتنق الدين أو المذهب اعتناقاً شرعياً، والأولاد الذين يولدون من هذا الزواج (أي زواج اثنين أحدهما يهودي والثاني أجنبي لصيق باليهود عن طريق اعتناقهم دينهم)

لا يصح أن يكون منهم كهنة في إسرائيل، وهذا تأكيد للنزعة العنصرية التي تصبغ أكثر الشرائع اليهودية

ولذلك تقول إحدى مواد تشريعاتهم:

إذا ارتد الإسرائيلي ثم تزوج شرعاً بإسرائيلية صح العقد، كذلك إذا ارتدت الإسرائيلية ثم تزوجت بإسرائيلي، ومعنى ذلك أن الزواج عندهم ليس فرعاً من الإيمان، بل هو فرع من العصبية العنصرية، فالإسرائيلي يبقى كذلك حتى ولو كفر، وكذلك الإسرائيلية

وتوصي الشريعة اليهودية الرجل بعدم الإقدام على الزواج حتى يستطيع إعالة المرأة، فقد ورد في المشناه:

أن التوراة قد رسمت الطريق الصحيح الذي ينبغي على الرجل اتباعه، فعليه في المحل الأول أن يبني بيته، بعد ذلك يزرع الكرمة، ثم بعد ذلك يتزوج

كما يوصي التلمود بالتدقيق في اختيار المرأة، وعدم الإقدام على زواجها إلا بعد رؤيتها، وكذلك ضرورة التناسب بين الرجل والمرأة في السن والحجم، وذلك حرصاً على تحسن النسل، ومن وصايا الشريعة اليهودية للرجل:

بألا يختار امرأة من نفس مستواه الاجتماعي، وإنما الأفضل أن ينزل درجة عند اختيار امرأته لأنه إذا تزوج ممن هي أعلى منه مرتبة عرض نفسه للاحتقار من جانبها وجانب أقاربها

والمرأة المتزوجة كالقاصر والصبي والمجنون لا يجوز لها البيع ولا الشراء

وينص التشريع اليهودي على أن جميع مال المرأة ملك لزوجها، وليس لها سوى ما فرض لها من مؤخر الصداق في عقد الزواج تطالب به بعد موته، أو عند الطلاق منه، وعلى هذا فكل ما دخلت به من مال وكل ما تلتقطه وتكسبه من سعي وعمل

وكل ما يهدى إليها في عرسها، ملك لزوجها، يتصرف فيه كيف يشاء وقد حرمت الشريعة اليهودية على الرجل الزواج من زوجة عمه، ومن كانت زوجة لأخيه إذا أنجبت منه، ولم تجعل الرضاعة سبباً للتحريم

هذا ونجد ان تعدد الزوجات جائز شرعاً عند اليهود، ولم يرد في تحريمه نص واحد، لا في التوراة ولا في التلمود، وكانت العادة جارية بين اليهود على اتخاذ أكثر من زوجة

وليس في الدين أيضاً حد أقصى لتعدد الزوجات، فقد كان مباحاً لليهودي أن يتخذ من النساء ما طاب بلا قيد أو شرط ولكن بعض شراح التلمود قد خفض عدد الزوجات الشرعيات اللاتي يمكن

للإهودى الأحتفاظ بعصمتهم إلى أربع، إلا أن الأغنياء فقط هم الذين كانوا يعددون زوجاتهم، أما الآخرين فلم يفعلوا بذلك إلا نادراً

ولكن ظهر فى العصور الوسطى الأخام الإهودى (ج شوم بن يهودا)، فأفتى بوجوب تحريم تعدد الزوجات بين الإهود

وكانت هذه الفتوى مبنية فى الأساس على ما كانت تلاقىه الجاليات الإهودية فى أوروبا فى العصور الوسطى من أحتقار واضطهاد بسبب تعدد الزوجات فيها

وهو أمر حرمة المسيحية تحريماً قاطعاً، فأراد الأخام جرشوم أن يضع حداً لهذا المظهر المثير من مظاهر تكوين المجتمع الإهودى، ولكن أجهاده لم يحظ بالتطبيق القانونى المتفق عليه فى المجالس المليية ومحاكم الأحوال الشخصية للإهود فى أوروبا إلا حوالى سنة (١٢٤٠م)، إذ اتفقت كلمة كهنة الإهود على ذلك